



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية
وأسواق المال في
دولة الإمارات العربية المتحدة
(الربع الثالث 2012)

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثالث من سنة 2012.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من طرف المصرف المركزي) بنسبة 3.2% خلال الربع الثالث من سنة 2012، مقارنة بانخفاض بنسبة 3.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₀) 54.8 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 1.9% خلال الربع الثالث من سنة 2012، مقارنة بانخفاض بنسبة 3.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₁) 289.8 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 2.2% خلال الربع الثالث من سنة 2012، مقارنة بانخفاض بنسبة 4.5% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₂) 845.5 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 3.8% خلال الربع الثالث من سنة 2012، مقارنة بانخفاض بنسبة 5.6% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₃) 1068 مليار درهم.

**جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)**

2012				2011				
الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الثاني		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
3.2	54.8	0.9 -	53.1	3.1 -	49.9	3.8	51.5	عرض النقد (ن ₀)
1.9	289.8	1.5	284.3	3.1 -	254.0	4.2	262.2	عرض النقد (ن ₁)
2.2	845.5	6.1 -	827.1	4.5 -	813.7	2.1	851.9	عرض النقد (ن ₂)
3.8	1,068.1	4.6 -	1,028.6	5.6 -	1,003.8	1.3	1,062.7	عرض النقد (ن ₃)

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن₂) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة لمختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وان زيادة هذا المؤشر بنسبة 2.4% خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، ناتجة عن ارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار 58.1 مليار درهم وارتفاع ودائع غير المقيمين بمقدار 16 مليار درهم، خلال نفس الفترة.

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012، بينما ارتفع عدد فروعها من 799 فرعاً في نهاية شهر يونيو إلى 807 في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012، بينما بقي عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك عند 28 وحدة، وانخفض عدد مكاتب الصرف من 89 مكتب إلى 86 مكتب، خلال نفس الفترة.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الثالث من سنة 2012 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرع واحد. فيما بقي عدد البنوك الأجنبية، عند 22 بنكاً، وارتفع عدد فروعها من 82 فرعاً في نهاية شهر يونيو إلى 83 فرعاً في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012. أما بالنسبة لعدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك فقد بقيت عند 52 وحدة خلال هذه الفترة، مع الإبقاء على مكتب صرف واحد. وبلغ عدد بنوك الأعمال 3 بنوك في نهاية شهر سبتمبر 2012.

بلغ عدد المؤسسات المالية الأخرى التي تقع تحت رقابة المصرف المركزي في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012، 113 مكتب تمثيل للبنوك الأجنبية، و 25 شركة تمويل، و 23 شركة استثمار مالية، و 120 مكتب صرافة.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد ارتفع عددها من 4346 جهازاً في نهاية شهر يونيو إلى 4392 جهازاً في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012 (التفاصيل في جدول 2).

جدول 2: البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
مارس 2011 – مارس 2012
(بيانات نهاية الشهر)

2012			2011	
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	
				البنوك الوطنية
23	23	23	23	مركز رئيسي
807	799	794	768	فرع إضافي
28	28	28	26	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
86	89	88	87	مكتب صرف
				بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	فرع رئيسي
1	1	1	1	فرع إضافي
				بنوك أجنبية
22	22	22	22	فرع رئيسي
83	82	82	82	فرع إضافي
52	52	51	50	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	مكتب صرف
				بنوك الأعمال
3	3	3	3	مكاتب التمثيل
113	112	112	110	شركات التمويل
25	24	24	24	شركات الاستثمار المالية
23	22	22	22	مكاتب الصرافة
120	120	120	119	
4,392	4,346	4,280	4,172	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

2- ودائع العملاء:

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 3.3% خلال الربع الثالث من سنة 2012 حيث بلغت 1144 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.9%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

3- رأس المال والاحتياطيات:

بقي إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة عند نفس المستوى تقريباً خلال الربع الثالث من سنة 2012، حيث بلغ 278.2 مليار درهم، مما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 21.2% في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012 (17.2% بالنسبة للشق الأول). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

4- القروض والسلف:

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بمنح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف، والتي ارتفعت بنسبة 1.2% خلال الربع الثالث من سنة 2012 لتصل إلى 1103 مليار درهم. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي تتبناها البنوك.

ارتفعت القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المقيمين في الدولة بنسبة 1.0%، خلال الربع الثالث من سنة 2012، وبلغت 261.7 مليار درهم، وهذه القروض تمثل 24% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، بينما انخفضت خلال نفس الفترة القروض الممنوحة للشركات بنسبة 0.2% وبلغت 396.3 مليار درهم، وارتفعت القروض الممنوحة للحكومة بنسبة 5.3% وبلغت 120.3 مليار درهم، والقروض العقارية بنسبة 4.4%، حيث بلغت 251.2 مليار درهم.

ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة (بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة) بنسبة 1.8% خلال الربع الثالث من سنة 2012، حيث بلغ 1764 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012.

جدول 3: المؤشرات المصرفية (المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2012		2011		2011		2011		
الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الثاني		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
1.8	1763.9	0.5-	1732.7	2.0-	1,672.1	0.7	1707.0	إجمالي الأصول
6.7	84.9	3.2-	79.6	24.9-	88.5	5.2	117.9	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
3.3	1143.8	3.4-	1107.0	5.2-	1,067.3	1.9	1126.0	إجمالي الودائع ⁽¹⁾
1.2	1103.2	1.5	1090.4	1.8	1,075.2	0.8	1056.4	القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽²⁾ منها:
4.4	251.2	0.3	240.6	0.4-	239.6	2.6	240.6	القروض العقارية
1.0	261.7	2.1	259.2	1.3	249.8	0.0	246.7	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
0.2-	396.3	1.3	397.0	4.6	390.7	2.2-	373.5	القروض الممنوحة للشركات
5.3	120.3	3.8	114.2	6.4	106.7	1.7-	100.3	القروض الممنوحة للحكومة
0.2-	278.2	0.1-	278.6	2.3-	262.8	0.7-	268.9	رأس المال والاحتياطيات
	%21.2		%20.8		%21.2		%21.0	نسبة ملاءة رأس المال
	%17.2		%16.8		%16.7		%16.4	- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

- (1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية
(2) بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة

5- وفاق بازل:

وفيما يتعلق بوفاق "بازل 3" الذي تم صياغته لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والذي يهدف إلى تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، وكما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 17.2% في نهاية الربع الثالث من سنة 2012. وفي هذا الشأن أصدر المصرف المركزي نظاماً جديداً يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك، التعميم رقم 2012/30 بشأن "نظام السيولة لدى البنوك" بتاريخ 12 يوليو 2012، بعد التشاور مع البنوك العاملة في الدولة حول أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مخاطر السيولة والتعليمات الخاصة بها، وبما يتماشى وتوصيات لجنة بازل للرقابة على البنوك، حيث يحتوي النظام على ثلاثة أقسام:

- أ- المتطلبات النوعية التي تهدف إلى تقليص احتمال حدوث شح في السيولة لدى البنك.
- ب- المتطلبات الكمية بحيث يمتلك البنك حداً أدنى من الأموال السائلة بما يضمن قدرته على تحمل شح السيولة قصير المدى.
- ج- متطلبات تقديم "تقارير السيولة" مما يساعد المصرف المركزي على مراقبة وضع السيولة لدى البنوك ويمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة عند حدوث مصاعب في هذا الشأن.

6- الأصول بالعملة الأجنبية:

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 186.5 مليار درهم في نهاية الربع الثاني لسنة 2012 إلى 187.4 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من نفس السنة، بينما ارتفعت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة، خلال نفس الفترة، من 275.0 مليار درهم إلى 307.6 مليار درهم، وبذلك ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي من 461.5 مليار درهم إلى 495.0 مليار درهم.

**جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)**

2012			2011			
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
187.4	186.5	187.7	169.4	207.2	199.1	المصرف المركزي
307.6	275.0	293.1	248.9	245.4	260.9	البنوك العاملة في الدولة
495.0	461.5	480.8	418.3	452.6	460.0	المجموع

القيم في أسواق المال في الدولة

شهد المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً بنسبة 6.7% ، خلال الربع الثالث من سنة 2011 ، على اثر انخفاض بنسبة 6.8%، خلال الربع الثاني من السنة، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق بنسبة 6.7% خلال الربع الثالث من السنة وبلغت 374.3 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر. أما بالنسبة للتداول الشهري في أسواق الأوراق المالية في الدولة، فقد ارتفع من 3.2 مليار درهم خلال شهر يونيو من سنة 2012 الى 4.7 مليار درهم خلال شهر سبتمبر من السنة.

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2012			2011	
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	
125	127	127	128	عدد الشركات المدرجة
2,529.3	2,370.3	2,541.9	2,341.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم
6.7%	6.8% -	8.6%	5.2%-	نسبة التغير الربعية
374.3	350.8	375.8	346.1	القيمة السوقية (مليار درهم)
114.2	101.5	84.7	56.9	قيمة التداول التراكمي (مليار درهم)
4.7	3.1	12.5	3.4	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملحق 1. قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة
عن المصرف المركزي
- الربع الثالث 2012 -

الهدف	المحتوى	
تقليص احتمال حدوث شح السيولة لدى البنوك وتعزيز رقابة المصرف المركزي في هذا الشأن	المتطلبات النوعية والكمية للسيولة لدى البنوك، وتقارير السيولة	التعميم رقم 2012/30 بتاريخ 2012/7/12